

رسالة مؤرخة ٦ آب/أغسطس ٢٠١٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى الفقرة ٢، من المادة ١٢ مكررا، من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، والتي تنص على ما يلي:

”في حالة نشوء شاغر في دوائر المحكمة في مناصب القضاة الدائمين المنتخبين أو المعيّنين وفقا لهذه المادة، يقوم الأمين العام، بعد التشاور مع رئيسي مجلس الأمن والجمعية العامة، بتعيين شخص يكون مستوفيا للمؤهلات المحددة في المادة ١٢ من النظام الأساسي، للفترة المتبقية من مدة الوظيفة الشاغرة“.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن القاضية أندريسيا فاز، وهي من رعايا السنغال، قد استقالت من منصبها كقاضية في المحكمة الدولية اعتبارا من ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣. وعملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٨٠ (٢٠١٢)، فإن فترة عضويتها تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ أو حين الانتهاء من القضايا المكلفة بها، إذا بُت فيها في وقت أبكر. وطلب القاضي فاغن يونس، رئيس المحكمة الدولية، تعيين خلف لها للفترة المتبقية من الولاية.

ورشحت حكومة السنغال مانديايي نيانغ ليحل محل القاضية فاز. وتجدر الإشارة إلى سيرته الذاتية. وأعتقد أن السيد نيانغ يستوفي المؤهلات المحددة في المادة ١٢ من النظام الأساسي للمحكمة الدولية.



ووفقا للفقرة ٢، من المادة ١٢ مكررا، من النظام الأساسي للمحكمة الدولية، أتطلع
إلى تلقي آرائكم بشأن تعيين السيد نيانغ قاضيا دائما في المحكمة الدولية.

(توقيع) بان كي - مون
